الكلمة الافتتاحية للأستاذ : د. محمد مزغيش بمناسبة افتتاح السنة الجامعية 2004 - 2005 يوم الاثنين 11 أكتوبر 2004 تحت إشراف فخامة السيد رئيس الجمهورية بولاية بومرداس

السيد / رئيس الجمهورية، أيها الحضور المحترم، أيها الإخوة الأعزاء، طلبتي الأعزاء.

لي الشرف أن أتقدم إليكم بهذا العرض حول موضوع «الجامعة والتنمية» بمناسبة هذا الدخول الجامعي الجديد، والذي يعتبر حدثا وطنيا، هذا ليس مفصلا وإنما هي رؤيا متواضعة حول التعليم العالي.

لا ينبغي أن ننسى بأن التعليم العالي يعتبر منذ أمد بعيد من الحقول الاستراتيجية في التنمية المستدامة، ويأخذ أهمية معتبرة في إطار العولمة.

كما يطلب من الجامعة أكثر من أي وقت مضى، أن تحول كل ابتكار ومنتوج للبحث العلمي إلى نجاح صناعي وتجاري.

هذا المتطلب قد وضع التعليم العالي في العالم في أزمة لا بد من اجتيازها، وهو اليوم مستهدف اليوم بين:

- منطق اقتصادي وتجاري (السوق) من جهة.
- ونسق جامعي عمومي، من جهة أخرى عرضة للتناقضات التي يولّدها طموحه لتحقيق حق التعليم للجميع.

السؤال المطروح: ما مكانة الجامعة في التنمية المستدامة في بلدنا؟ وإذا أخذنا هذا الأمر من مختلف جوانبه التي يقتضيها، فإن الجزائر اليوم تأخذ نصيبها في مشاريع (NE.PA.D) مثلا، كما أنها شريك في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية حتى تنجح في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وتندمج في السوق العالمية.

الإجابة عن هذا السؤال ليست بديهية، ولكن تقتضي إيلاءها الانتباه اللازم، والأهمية من طرف كل واحد منا.

كل مقاربة، تفترض إجابة ينبغي أن تأخذ في الحسبان ثلاث نقاط أو مبادىء والتي ليست بالضرورة شاملة، لإعطاء إكسير الحياة للجامعة، كما نلاحظ في بعض الدول النامية.

لكن قبل القيام بعرضها، ينبغي أن تأخذ في الحسبان التجربة الثرية للجامعة الجزائرية، والتي تراكمت منذ الاستقلال من خلال مختلف المراحل التي تطور فيها النسق التربوي.

هنا نميز مرحلتين أساسيتين :

ـ المرحلة بين 1970 ـ 1979, وفيها تم إقرار مخططات التنمية، وقد ظهر عدم التكيف بين نسق التكوين، والحاجات من الإطارات في القطاع الاقتصادي.

كما أن إصلاح التعليم العالي الذي أعلن في سنة 1971, والتوجيه العلمي والتقني قد تحقق للاستجابة للحاجات من التأطير على مستوى القطر.

ـ المرحلة من 1980 إلى أيامنا هاته، تم تطبيق نظام المدرسة الأساسية، والتي صدرت من خلال التعليمة الرئاسية بتاريخ 16 أفريل 1976، والتي تذكّر في التوطئة بمبادىء النظام التربوي (الدمقرطة، الجزأرة، والبعد العلمي والتقني).

وبعد أربع سنوات تم تبني الخريطة الجامعية وتحقيقها، وهذا برزت القوانين الجديدة للجامعة، وإنشاء المعاهد الوطنية للتعليم العالي، والمدارس العليا للأساتذة وإلى تبني نسق جديد للتقييم، وتعريب العلوم الاجتماعية.

هذه المرحلة تقاطعت مع سنوات السبعين (70)، حيث اتضح أن التصنيع، والجهد المبذول للتنمية أعطت معنى حقيقيا للدمقرطة، وللاتجاه العلمي والتقني.

كما أن سنوات الثمانين وما بعدها قد اتسمت بغياب أو بضعف نسبة الاستثمار، ومن ثم ركود اقتصادي، هذه المرحلة قد شهدت تطورا مؤثرا لعدد المستخدمين حيث أن النتائج ارتبطت بكثافة الجهود، والوسائل المستعملة لتطوير البنية التحتية، وصيانتها، ثم الرفع من تكلفة الخدمات الاجتماعية بشكل مدهش، وهذا ليس له مقابل من طرف المجتمع.

النتيجة الحتمية هو سفر عد من الأساتذة منذ العشرية الأخيرة (1990 م)، من أحسن الكفاءات الجامعية، وهذا الوضع سيء بالنسبة للبلد، حتى ولو حدث للبعض ظروف قاهرة، بفعل الوضعية الأمنية للبلد، حيث ان رد الفعل لم يرق الى المحافظة على رأس المال، وعلى بعض المصادر التي لا تقدر بثمن، والتي أهدر فيها بلدنا ثلاث عشريات لاستردادها.

هذا يدفعنا إلى القول بأن الجامعة قد استجابت إلي متطلبات المجتمع، ولكن في أوقات أخرى وجدت نفسها على الهامش، ومنقطعة عن محيطها، السبب هو أن النظام الجامعي (النسق التربوي على العموم) لا يتطور في دائرة مغلقة، فهو في علاقة وطيدة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهو يحقق النجاحات والازدهار، ولكنه يعاني من الأزمات، والصراعات التي قد تعرف في بعض الحالات اليأس، وفي بعضها الأمل.

إذا أخذنا العبرة من دروس هاته التجربة الثرية، فإننا نقف على ثلاث نقاط

أساسية ينبغي تعميقها لكي تحدد بصفة ملموسة مكانة الجامعة في تنمية بلـــدنـــا.

1 ـ لا بد من تبني الحوار بين الجامعة و «السياسي» بدون عقدة من هذا الطرف أو ذاك وهذا نظرا للفارق بين:

* المنطق السياسي الذي يتأسس في المدى القصير على التحكم في المشاكل اللوجستيكية، من جهة.

* ضرورة الإصلاح الجامعي الذي يقتضي أمدا طويلا من جهة أخرى.

2 ـ ضرورة تسجيل تطوير الجامعة في إطار نظرة شاملة لاستراتيجية التنمية على المدى الطويل لتتجنب الجامعة أن تشغل لنفسها فقط.

3 ـ الذكاء يتأكد كرصيد أساسي للأمة، وهذه الوضعية تتطلب سياسة منسجمة وجريئة لتقويم المصادر البشرية.

تضييع الإطارات ذات المستوى العالي والتي تبين كم هي هشة وسيئة كل سياسة للتنمية التي لا تستطيع أن تمنح لنخبتها الأمل في أن تعمل وتنشرح في بلدها.

كل نقطة من هذه النقاط تشكل برنامج عمل، يقتضي عملاً جماعياً للمختصين يمكن لهم تطويره نحو الأحسن.

السيد / رئيس الجمهورية

أيها الحضور المحترم ،

بهذه المناسبة، لا ننسى بأن الدخول الجامعي 2004 / 2005 يرتبط بالذكرى الخمسين لاندلاع ثورة التحرير المباركة.

لذلك فالحركة الثورية لجيل نوفمبر 1954 والتي حققت حلم الشعب الجزائري، هي تجربة ناجحة وتشكل في حد ذاتها مثلاً ناضجاً.

إنها تمدنا بكثير من التعاليم التي تدفعنا إلى إلقاء الضوء، وتوصيل هذا الجزء من تاريخنا المعاصر الى الشباب، وتشكل أيضا معلماً ضرورياً لتنوير الطريق الذي يفتح اليوم أمامنا.

أشكركم

أ . د محمد مزغيش

طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
وحدة الرغاية، الجزائر
2005
Printed in Algeria